رقم الوثيقة: MDE 31/001/2014

يجب على السلطات اليمنية أن تحقق في عمليات القتل وتستعيد تحقيق العدالة والمساءلة

صرحت منظمة العفو الدولية أنه يجب على السلطات اليمنية أن تحرص على فتح تحقيق شامل ومحايد ومستقل بأسرع وقت ممكن في اغتيال الدكتور أحمد شرف الدين، أحد أبرز ممثلي واحدة من جماعات المعارضة في مؤتمر الحوار الوطني، وأستاذ القانون في جامعة صنعاء، والذي اغتيل صباح يوم الثلاثاء الماضي على بعد بضع مئات من الأمتار من إحدى نقاط التفتيش وهو في طريقه لحضور إحدى جلسات مؤتمر الحوار.

ولقد وقعت حادثة اغتيال د. أحمد شرف الدين قبل خمسة أيام من اختتام أعمال مؤتمر الحوار الوطني رسميا، وبعد ثلاثة أشهر من اغتيال البرلماني وأحد أعضاء المؤتمر الدكتور أحمد جدبان في صنعاء الذي يمثل نفس جماعة المعارضة. وفي نفس يوم اغتيال الدكتور شرف الدين، نجا نجل عبد الوهاب العنسي، أمين عام حزب الإصلاح، من محاولة اغتيال استهدفته في العاصمة اليمنية. وفي ديسمبر/ كانون الأول، نجا الدكتور ياسين نعمان من محاولة اغتيال مماثلة في صنعاء؛ ويُذكر أنه الدكتور نعمان سياسي بارز وممثل للحزب الاشتراكي اليمني في مؤتمر الحوار الوطني.

ولطالما تقاعست السلطات اليمنية عن كشف الحقائق المتعلقة بموجة عمليات القتل ومحاولات الاغتيال ومحاسبة مرتكبيها، لا سيما الهجوم المروع الذي استهدف وزارة الدفاع في ديسمبر/ كانون الأول الماضي وأدى إلى مقتل أطباء وممرضين وعناصر أمن. كما يتكرر هذا التقاعس في عدم قيام السلطات بفتح تحقيقات مستقلة ومحايدة في حملة اغتيال ضباط الأمن وقتل المدنيين على أيدي قوات الأمن اليمنية والغارات التي تشنها الولايات المتحدة باستخدام الطائرات بدون طيار وغير ذلك من الهجمات.

وعقب حادثة الاغتيال التي وقعت يوم الثلاثاء الماضي، سارعت السلطات إلى الإعلان عن تشكيل لجنة تُعنى بالنظر في تفاصيل مقتل شرف الدين. وتشكيل هذه اللجنة التي تترأسها وزارة الداخلية هو ردّ السلطات المعتاد على الحوادث الأمنية الخطيرة. ولقد تم تشكيل عدة لجان تحقيق منذ العام 2012 ولكن لم تفلح أي منها في الكشف عن الحقيقة وتحديد هوية المشتبه بهم وإحالتهم إلى القضاء.

ويتمثل العيب الرئيس الذي يعتري جميع لجان التحقيق تلك في افتقارها للاستقلالية والحياد. ويترأس تلك اللجان عادة وزراء أو ضباط أمن رفيعي الرتبة أو كبار مسؤولي السلطة التنفيذية، لا سيما أولئك الذين يعملون منهم مع هيئات وأجهزة قد تكون ضالعة في الحوادث الأمنية قيد التحقيق. ويظهر أن انتقاء أعضاء اللجان يتم على أساس انتماءاتهم السياسية وليس على أساس الكفاءة والاستقلالية.

ومن الجدير بالذكر أن تشكيل اللجان بهذه الطريقة يخالف المعايير الدولية المرعية في هذا المجال. إذ ينص المبدأ 9 من "مبادئ الأمم المتحدة للمنع والتقصي الفعاليْن لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة" على أن "يجري تحقيق شامل وعاجل نزيه عند كل اشتباه بحالة إعدام خارج نطاق القانون أو إعدام تعسفي أو إعدام دون محاكمة، بما في ذلك الحالات التي توحي فيها شكاوى الأقارب أو تقارير أخرى جديرة بالثقة، بحدوث وفاة غير طبيعية في ظل الظروف المشار إليها أعلاه". ويوضح المبدأ رقم 10 ضرورة أن تُمنح لجان التحقيق جميع الصلاحيات

والموارد اللازمة لإجراء تحقيق ناجز وفعال. وفي حال عدم كفاية الآليات القائمة، ينص المبدأ 11 على أن "تواصل الحكومات التحقيق بواسطة لجنة تحقيق مستقلة، أو عن طريق إجراء مماثل. ويُختار لعضوية مثل هذه اللجنة أشخاص مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة والاستقلال كأفراد، ويكونون بوجه خاص غير مرتبطين بأي مؤسسة أو جهاز أو شخص قد يكون موضع التحقيق، ويكون للجنة سلطة الحصول على جميع المعلومات اللازمة للتحقيق، وتجري التحقيق وفقا لما تمليه هذه المبادئ". ويجوز للدول أن تسعى للحصول على الخبرات والموارد الدولية في سبيل تلبية تلك المتطلبات.

وما الفشل الذريع الذي تواجهه لجان التحقيق في اليمن على صعيد عدم تلبيتها للمعايير الدولية المرعية في مجال إجراء التحقيقات الفعالة سوى انعكاس لإخفاقات السلطات الانتقالية في إجراء إصلاحات حقيقية لقوات الأمن والسلك القضائي. ولا زالت أجهزة أمنية عديدة تعمل في اليمن في غياب رقابة مستقلة فعالة على البعض منها. كما يعاني القضاء من غياب الاستقلالية الذاتية والقدرات القانونية عملياً، وإن كان يتمتع بالاستقلال من الناحية النظرية على الورق.

وتثير حادثة الاغتيال التي وقعت يوم الثلاثاء وردود السلطات غير الكافية بواعث قلق خطيرة حيال مدى قدرة الحكومة الانتقالية على تحقيق العدالة والمساءلة وتعويض ضحايا العديد من قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي لا تزال تُرتكب منذ العام 2011، ناهيك عن ضحايا الانتهاكات المرتكبة قبل ذلك التاريخ. كما يثير ذلك مخاوف بشأن احتمال لجوء السلطات في ظل غياب الإرادة السياسية إلى تقديم تنازلات تطيح باحتمال سن قانون يُعنى بالعدالة الانتقالية على النحو المطلوب ويحقق العدالة الفعلية وينهي عقودا من الإفلات من العقاب.

وتكرر منظمة العفو الدولي مناشدتها للسلطات في اليمن، بما في ذلك الرئيس عبد ربه منصور هادي، كي تفي بالتزاماتها المترتبة عليها وفق أحكام القانون الدولي، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي لعام 2011، وآلية تنفيذها، وقراري مجلس الأمن رقم 2014 و2051، وذلك من أجل إصلاح قوات الأمن والقضاء بالإضافة إلى جملة أمور أخرى تشمل إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ومحايدة في انتهاكات حقوق الإنسان مع ضمان اتساقها والمعايير الدولية، وتشكيل هيئة تحقيق في أحداث عام 2011.

خلفية

في عام 2011، قُتل مئات المحتجين السلميين أثناء انتفاضة شعبية أنهت ثلاثة عقود من حكم الرئيس اليمني السابق، علي عبد الله صالح. ومهدت تلك الانتفاضة الشعبية الطريق أمام مبادرة برعاية مجلس التعاون الخليجي واتفاق لنقل السلطة يفوض بموجبه الرئيس الجديد و"حكومة مصالحة وطنية" بتنفيذ عملية انتقالية على مدار سنتين، يتم خلالهما تنظيم أعمال حوار وطني واتخاذ خطوات نحو تحقيق العدالة الانتقالية، وذلك من بين جملة مبادرات أخرى أيضا.

وعلى الرغم من المرسوم الصادر في عام 2012 بتشكيل هيئة تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في عام 2011، فلم تر هذه الهيئة النور بعد. وعلى نحو مشابه، فلما يتم بعد صدور قانون العدالة الانتقالية الجديد على الرغم من الانتهاء من إعداد المسودة؛ والتي توفر بدورها بعض أشكال التعويض وجبر الضرر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والناجين منها، إلا أن ذلك يقتصر فقط على الانتهاكات المرتكبة خلال الفترة ما بين يناير/ كانون الثاني 2011 وفبراير/ شباط 2012 بدلا من أن

تشمل الانتهاكات المرتكبة منذ عام 1990 كما كانت المسودة القديمة تنص عليه. ولعل تلك قضيةٌ تظل مبعث قلق لغالبية ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولقد جوبهت هذه المسودة بالرفض من قبل عدد من الأحزاب السياسية في الحكومة الانتقالية اليمنية، وتم التوصل إلى اتفاق على سن قانون جديد مبني على التوصيات التي تخرج بها مجموعة العمل المعنية بالعدالة الانتقالية في مؤتمر الحوار الوطني.

كما نص الاتفاق الانتقالي على استحداث برنامج لإصلاح مؤسسات الدولة من قبيل قوات الأمن والقضاء؛ وأعلنت السلطات عن بدء البرنامج أواخر عام 2012، وإن كان بشكل اسمي فقط. وباستثناء إجراء تعديلات على قادة تشكيلات وحدات الجيش وقوات الأمن، فلم تشهد المؤسسات المفصلية في الدولة حدوث الكثير من التغيير فيها على الرغم من أنها مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في السابق، وهو ما يشي بغياب الإرادة أو عدم توافر القدرة لدى السلطات اليمنية على تنفيذ إصلاحات جدية من شأنها استعادة تحقيق العدالة والمساءلة.

ولقد أثار ارتكاب انتهاكات جسيمة مؤخرا بواعث قلق حيال مدى كفاءة السلطات اليمنية وتقاعسها عن إتمام أعمال التحقيق في عمليات القتل التي قامت بها قوات الأمن، لا سيما تلك المرتكبة منها في جنوبي البلاد. ولقد شُكلت لجنة تحقيق للنظر في قيام قوات الأمن بقتل أكثر من عشرة أشخاص وجرح العديد في إحدى المظاهرات الكبرى في عدن بتاريخ 21 فبراير/ شباط 2013؛ إلا أن اللجنة لم تعلن عن نتائج تحقيقاتها حتى الآن، ولم تقم بإحالة القضية إلى المحاكم بغية الشروع في التحقيق القضائي والمقاضاة. وعلى نحو مشابه، فلقد أظهرت السلطات ردود أفعال غير كافية على مقتل ما لا يقل عن عشرة من المشيعين السلميين بينهم أطفال، وجرح أكثر من 20 آخرين في الضالع بتاريخ 27 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، عندما زعمت استهداف مقاتلين مسلحين بين المشاركين في الجنازة. كما أقدمت قوات الأمن على قصف إحدى المدارس الحكومية التي تجمع المشيعون بداخلها في جنازة ناشط جنوبي قُتل في وقت سابق من ذلك الأسبوع على أيدي عناصر قوات الأمن.